المقدمة

أصبحت الرشوة في عصرنا الحالي من إحدى مظاهر الظلم والفساد ، ولذلك حرمها الإسلام وألحق اللعنة على أخذها ومعطيها، ووجودها في مجتمع يدل على تفكك العلاقات الإنسانية والدينية والأخلاقية، وانتشار الرشوة في دوائر العمل بلاءٍ أفسد الذمم وعطل مصالح الناس، وأخمد الشعور بالواجب، وأحمد الضمائر وأمات القلوب، وبذلك تضيع الكثير من الحقوق.

تعتبر جريمة الرشوة من أخطر الجرائم الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية وذلك لما تحدثه من آثار سيئة على السلوك الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي للمجتمعات التي تقع فيها ، ونظرا لذلك فقد وضعت التشريعات في كافة دول العالم الأنظمة الصارمه التي تحارب هذا الوباء الخبيث .

والمملكة العربية السعودية دولة متطوره دائما تستمد تطورها من تطور أحكام الشريعة الإسلامية التي تطبقها والصالحة لكل زمان ومكان . قد أصدرت نظام مكافحة الرشوة بالمرسوم الملكي الكريم رقم ١٥ بتاريخ ٧/ ٣ / ١٣٨٢ هـ لمحاربة هذه الجريمة ، و كذا كثير من الدول اخذت في تطوير قوانينها لمواكبة ما يستجد من احكام خاصة فيما يخص جريمة الرشوة

أهمية الموضوع

يكتسب هذا البحث أهمية من خطورة الموضوع الذي يتناوله فالرشوة تؤثر سلبا على المجتمع ككل بكل فئاته وذلك لخطورتها ، باعتبار أن أثرها يمس المجتمع بأسره ، إضافة إلى ما يمس الأفراد من الضرر بسببها.

فالرشوة أفة مجتمعية قديمة مستجدة، يكاد لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من آثارها، لذلك فإن لدراسة جريمة الرشوة أهمية متميزة عن دراسة غيرها من الجرائم، لأنها على درجة كبيرة من الخطورة،

وخطورتها تمس الفرد والمجتمع والدولة على السواء، والمعاناة منها تكاد تكون على كافة المستويات الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية، بل يتعدي أثرها إلى المستوي السياسي أيضا.

وهي من الجرائم الفاسدة والمفسدة، وهي إن تمكنت من السريان والانتشار في جسد المجتمع أفسدت ذلك الجسد حتى يغلو جمادة بلا روح، وكلما تمكنت واستفحلت كانت كمعاول الهدم والتخريب ولا تنفك تطرق في أركان الدولة حتى تزعزعها.

اشكالية البحث

تعتبر الرشوة من أسوأ صور الفساد الإداري الناتج في الأساس من الخلل في ميزان القيم الأخلاقية، حيث يترقى الموظفون أصحاب النفوذ في المجتمع بسبب علاقاتهم المشبوهة على حساب بقية المواطنين الشرفاء ، والرشوة آفة اجتماعية قديمة مستجدة ، يكاد لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من أثارها، لذلك تولي دراسة الرشوة أهمية كبيرة لأنها على درجة كبيرة من الخطورة، وخطورتها تمس الفرد والمجتمع والدولة على السواء, والمعاناة منها تكون على كافة المستويات الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية بل يتعدى أثرها الى المستوى السياسي أيضا.

وقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام مكافحة الرشوة السعودي محاولة منها لتقليل الفساد الإداري والحد منه بصورة كبيرة ومعاقبة ومحاسبة الفاسدين من الموظفين في شتى القطاعات الحكومية المختلفة ولكن هل قام هذا القانون بالدور الذي أعد من أجله أم أنه قانون انتقائي يحاسب البعض، والعض الآخر يفلت من العقا ، وهنا تكمن المشكلة الأساسية لتلك الجرم الذي يعتبر ضد الشرف والأمانة، وهي فساد المسؤولين الكبار فقد أصبح الوطن العربي طابونه كبرى من الفساد، فأصبح المواطن لا يستطيع أن ينهي مصالحه في أي جهة حكومية دون أن يدفع من تحت الطاولة، كي تنتهي معاناته من

طول الإجراءات وأحياناً عدم انهائها على الإطلاق، لذا قد قامت المملكة العربية السعودية بحملة كبرى ضد الفساد وجرائم الرشوة والمحسوبية، وقد استحدث نظام مكافحة الرشوة السعودي الجديد .

اهداف البحث

يهدف البحث الي الاجابة عن التساؤلات الاتية :-

١ - ماهية الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية والاثار المترتبة عليها ؟

٢ – كيفية اثبات الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية ؟

٣ – العقوبات المقررة لجريمة الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية ؟

منهجية البحث

يستعين البحث في مناقشة جريمة الرشوة بالمنهج الاستقرائي من خلال عرض الاحكام العامة لجريمة الرشوة و التي يستنتج عنها و ما يترتب عن جريمة الرشوة ، و يستعين البحث ايضا بالمنهج المقارن ما بين احكام جريمة الرشوة في الفقه الاسلامي و القونين و الوضعية

خطة البحث

المطلب الاول : ماهية الرشوة و الاثار المترتبة عليها في الفقه الاسلامي و القوانين الوضعية

الفرع الاول : ماهية الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية

الفرع الثاني : الاضرار المترتبة علي جريمة الرشوة في المجتمع

الفرع الثالث : سبب تحريم جريمة الرشوة

المطلب الثاني : اثبات الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية

الفرع الاول : اثبات الرشوة في الشريعة الاسلامية

الفرع الثاني : اثبات الرشوة و القوانين الوضعية

المطلب الثالث : عقوبة الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية

الفرع الاول : عقوبة الرشوة في الشريعة الاسلامية

الفرع الثاني : عقوبة الرشوة في القوانين الوضعية

المطلب الاول : ماهية الرشوة و الاثار المترتبة عليها في الفقه الاسلامي و القوانين الوضعية

الفرع الاول : ماهية الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية

تعريف الرشوة في اللغة والاصطلاح

الرشوة في اللغة : مثلثة الراء – بالضم والكسر والفتح – وبالكسر هو المشهور ، قال ابن سيدة : الرشوة والرشوة والرشوة معروفة الجعل ، والجمع رشئ و رشئ ، قال ابن سيبويه : من العرب من يقول رشوة ورشئ ومنهم من يقول : رشوة ورشئ : أعطاه الرشوة ، وقد عرفها فقهاء اللغة بعدة تعريفات منها ما يلي[1]:

١– قال أبو العباس : الرشوة مأخوذة من رشا الفرخ إذا مد رأسه إلى أمه لتزقه ، أي تطعمه. .

٢– الرشا : رسن الدلو ، وقيل الرشا الحبل الذي يربط في الدلو والذي يتوصل به إلى الماء ، يقال : منه أرشيت الدلو إذا جعلت له حب

٣– وقال ابن الأعرابي : أرشي الرجل إذا حك خوران الفصيل ليعدو ، ويقال للفصيل الرشي .

٤– وتسمى الرشوة البرطيل ، وهو حجر صلب مدور إذا ألقي في فم المتكلم يمنعه من النطق والتكلم .

الرشوة في اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية :

[1] القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز أبادي - طبعة دار الفكر - بيروت – ٤ / ٣٣٤ .

١- قال ابن عابدين : (هي ما يعطيه الشخص لحاكم أو غيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد) .

وهي بهذا التعريف تكون الرشوة أعم من المال وتكون منفعة مادية سواء كانت ما أو مصلحة اكتسبها الحاكم ، والمقصود بالحاكم هنا القاضي و المراد بغيره أي غير القاضي وهو كل من ترجي عنده قضاء مصلحة سواء كان من ولاة الدولة وموظفيها أو القائمين بأعمال خاصة كوكلاء التجار والشركات وأصحاب العقارات ونحوهم ، والمقصود بقوله (ليحكم له أو يحمله على ما يريد) أي ليحقق رغبته ومقصده من ذلك العطاء سواء كان ذلك حقا أو باطلا [٢].

٢ - وقيل : هي (ما يعطي لإبطال حق أو لإحقاق باطل) أي ما يبذل لضياع و حق شرعي ثابت أو نصرة لباطل لا يجوز نصره شرعا .

٣ -وقد عرفها الجرجاني بقوله (الرشوة ما يعطي لإبطال حق أو لإحقاق باطل والوصول إلى ظلم) [٣].

تعريف الرشوة في القوانين الوضعي

عرفها المشرع الليبي في المادة (٢٢٦) عقوبات على أن كل موظف عمومي يقبل لنفسه أو لغيره عطية أو وعد بشئ لا حق له فيه نقدا كان أو أي فائدة أخرى للقيام بعمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمالها ، أو للامتناع عنه أو تأخيره أو للقيام بعمل مخالف لأعمال وظيفته، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة تعادل ضعف العطيات التي قبلها أو وعد بها، وتطبيق العقوبة ذاتها على الراشي والمتوسط عمد بين الراشي والمرتشي، وتكون العقوبة الحبس إذا قبل الموظف العطية على عمل من أعمال وظيفته تم القيام به، وتطبيق العقوبة ذاتها على الراشي وعلى من توسط بين الراشي والمرتشي (١)

---

[٢] حاشية ابن عابدين الجزء ٢ ص ٣٨

[٣] عون المعبود شرح سنن أبي داود الجزء ١ ص ٤٩٦

وعرفها القانون المصري في المادة (١٠٣) قانون العقوبات:"كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل، أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ، يعد مرتشيا" .

الفرع الثاني : الاضرار المترتبة علي جريمة الرشوة في المجتمع

أولا: الآثار السياسية:

تبقى الرشوة على المستوى السياسي جد خطيرة لكونها تؤدي في نهاية المطاف إلى السقوط في أحضان التطرف، واستخدام نظام المكافآت والامتيازات والتعيين في المناصب السياسية التي يمكن أن ترجع على أصحابها بمنافع مادية وتمكنهم من الارتقاء في السلم الاجتماعي, وهذا ما يطلق عليه" الرشوة الكبيرة", التي يمكن يقدمها بعض المسؤولين إلى بعض النخب مقابل الرشوة الصغيرة التي يقدمها المواطن العادي إلى رجل سلطة وأعوانه داخل الإدارة.

كما تعود الرشوة إلى التشكيك في فعالية القانون, وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديدها للمصلحة العامة من خلال إسهامها في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية، والاستقرار السياسي في الدولة .ومثلا لقد أدت إلى تهديد الاستقرار الحكومي في عديد من الدول والحكومات في السنوات الماضية[٤].

ثانيا: الآثار الاجتماعية

[٤] موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، الجزائر ، دار الهدى. سنة النشر, : ٢٠١٠.، ص٣٣

١- تتمثل الآثار على المستوى الاجتماعي في انعدام الثقة التي يوليها المواطن إلى الإدارات والتي ستنعدم بدون شك, نظرا لغياب الفعالية المهنية وتهميش الكفاءات الطاقات ولكون الأساس في التعاون مع المواطن سيصبح مدى قدرته على أن يدفع أكثر

٢- كما تؤثر سلبا وتساعد على تنامي الإجرام والانحراف وتعمق الفوارق الاجتماعية من خلال الإثراء غير المشروع والارتقاء بالبورجوازية الجديدة في مقابل اتساع دائرة التهميش والفقر.

٣- تدن في المستوى المعيشي بسبب توزع المداخيل بشكل غير مشروع مما يؤدي إلى تحولات فجائية وسريعة في التركيبة الاجتماعية وظهور طبقتين: طبقة الأغنياء وتشمل أصحاب المداخيل السرية وطبقة الفقراء التي تشمل أصحاب الثقافة والعلم والخبرة, مضافا إليها الفئة الكادحة. كما أن ذلك سيمنع أصحاب الكفاءات من دخول مجال العمل بسبب سيطرة أصحاب الأموال على المرافق والمؤسسات العامة في البلاد

٤- كما أن الوظيفة ستتحول إلى مورد رزق، لا إلى رسالة على الموظف أن يؤديها لأنها بهذه الطريقة ستدر عليه إرباحا كبيرة ولا يهم بعد ذلك أن تكون هذه الطريقة مشروعة أو غير مشروعة ونتيجة لذلك سوف تنعدم الثقة بين الرئيس ومرؤوسيه لأنه سوف لا يأتمنهم على إعمال وظيفتهم

وبالتالي الرشوة أصبحت عفوية تلقائية ومقبولة لدى فئات عريضة في المجتمع لأنها أسهل الأمور وتسمح بقضاء الحاجات في أقرب وقت و بطريقة سريعة.

٥- الإخلال بأمن المجتمع واستقراره: إن الفساد ليس فقط غير أخلاقي، إنه مدمر بشكل كبير للتطور الاقتصادي والبشري، ويؤدي مباشرة إلى عدم أمن وصراعات، وباعتبار أن الرشوة نوع من أنواع الفساد، ودخولها إلى بعض الجهات الحكومية المختصة بحماية الأمن يعرض أبناء المجتمع الكثير من المخاطر، مما

يؤثر ذلك سلبا على حياة المجتمع وتدهور واختلال العلاقة بين الدولة والمواطن بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية مما يؤدي إلى وجود حالة من عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي[٥].

٦- المحاباة كنوع من أنواع الرشوة: ذلك أن المحاباة إحدى الطرق المؤدية إلى الرشوة إذ تصل بالوضيع الجاهل إلى مركز القوة والنفوذ فيستغله أسوأ استغلال عن طريق التوسط بين الولاة وأصحاب الحوائج من الناس الذين لا يبخلون عن تقديم الرشوة سعيا إلى التوصل أو التنصل أو التخلص، تحت أسماء عديدة، من هدية، أو إكرامية.

ثالثا: الآثار الاقتصادية

١- التأثير على القطاعات الاقتصادية ذلك أن الرشوة تضعف النمو الاقتصادي حيث تؤثر على استقرار مناخ الاستثمار وتزيد من تكلفة المشاريع الاقتصادية، مما يضعف حركة الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية[٦].

٢- تؤدي ظاهرة الرشوة إلى إضعاف جودة البنية الاقتصادية والخدمات العامة، وتدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى ربح غير مشروع عن طريق الرشاوى، بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، ويد ذلك من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات مما يجبرها على رفع معدلات الضريبية، التي تجبي من عدد متناقض من دافعي الضرائب, أو ما يعرف بالتهرب

---

[٥] سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني، إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .المملكة العربية السعودية ٢٠٠٥، ص:٨٦

[٦] نادية قاسم بيضون، من جرائم أصحاب الياقات البيضاء، الرشوة وتبييض الأموال، ط: ١؛ بيروت، لبنان: منشورات الحلبي. ٢٠٠٨م ، ص: ٨٢-٨٣

الضريبي الذي بدوره يقلل إيرادات خزينة الدولة، ومن ثم عدم قدرتها على توفير الخدمات العامة الأساسية

٣- كما تؤثر الرشوة في رفع تكاليف الصفقات وعدم التيقن في الاقتصاد، وذلك بتقليل فرص الاستثمار الاقتصادي، إذ أن الشركات الأجنبية تحجم على الاستثمار في المجتمعات التي توجد بها مستوى إضافي في الضرائب

الفرع الثالث : سبب تحريم جريمة الرشوة

أولا: الكتاب الكريم:

اشتمل القرآن الكريم علي كثير من الآيات التي تحرم الرشوة صراحة أو تعريضا ، ومن هذه الآيات :

١) قوله تعالى "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون[٧]" .

قال الإمام القرطبي في تفسيره لهذه الآية: المعنى لا تصانعوا بأموالكم الحكام وترشو هم ليقضوا لكم أكثر منها أي أكثر من أموالكم[٨].

قال ابن عطية:وهذا القول يترجح لأن الحكام مظنة الرشا إلا من عصم وهو الأقل ، أيضا فإن اللفظين متناسبين تدلوا من الدلو والرشوة من الرشاء كأنه يمد بها ليقضي الحاجة [٩].

---

[٧] سورة البقرة آية ١٨٨ .

[٨] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن الكريم، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١ ، ٢٠٠٠م، ج١، ص ٣٣٨

[٩] ابن عطية، أبومحمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ ١٩٩٣م، ج١، ص٢٤٧

مما يتقدم يتبين أن وجه الدلالة في الآية أن الله تعالى نهى عن أكل الأموال بالباطل والرشوة بالمعنى العام أكل للأموال بالباطل فكانت منهيا عنها والنهي يدل على حرمتها.

وتصدير الخطاب في الآية بالنهي يدل على التنبيه للاعتناء بمضمون ما ورد في الآية الكريمة وليس المراد من الرشوة إرشاء الحكام فقط بل كما قال ابن عطية : عن الحكام هم مظنة الرشوة أي أن الغالب فيهم ذلك وعلى ذلك فالحكم عام في الحكام وغيرهم.

٢) قوله تعالى " سماعون للكذب اكالون للسحت " [١٠].

في هذه الآية الكريمة ذم الله اليهود لسماع الكذب وشهادة الزور وأكل السحت والذم يستلزم تحريم هذه الأمور الثلاثة بما فيها أكل السحت ، والرشوة نوع من أنواع السحت فتكون الرشوة محرمة، ولقد انتشر هذا الفعل الذميم بين اليهود فكانت أمتهم تعيش بالمحاباة والرشا في الأحكام، ففسدت بينها أمور المعاملات وكان اليهود أكالين للسحت من رشوة و غيرها

٣) وقوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً "

ثانيا: أدلة تحريم الرشوة في السنة النبوية الشريفة:

إن الأحاديث الدالة على تحريم الرشوة كثيرة منها:

١. عن أبي هريرة وابن عمر – رضي الله عنهما– : أن رسول الله – صلي الله عليه و سلم – قال : ((لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم)) [١١].

---

[١٠] سورة المائدة آية ٦١ .

واللعن في اللغة الطرد من الرحمة، وذكر اللعنة في الرشوة إشارة تصرف النهي إلى التحريم لذلك عد العلماء الرشوة من الكبائر ولا أكبر من الطرد من رحمة الله تعالى.

٢. وعن ثوبان ﷺ- قال: ((لعن رسول الله – صلي الله عليه و سلم- الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما)) [١٢].

وإن اللعن والطرد من رحمة الله لا يكون إلا في معصية كبيرة إذا فالرشوة معصية.

ثالثا: الإجماع:

أجمع فقهاء المسلمين على تحريم الرشوة ورد ذلك عن كثير من الصحابة رضوان الله عليهم ، والتابعين ومن بعدهم على تحريم الرشوة أخذا أو بذلا و توسطة ،ولم يعرف لأحد خلاف في ذلك، والخلاف إنما هو في أمور تعرض الرشوة من ناحية الاضطرار إليها أو غير ذلك

وقد ذكر الإمام الشوكاني أن الرشوة حرام بالاجماع، وأورد الحديث السابق ثم قال : والظاهر أن الهدية التي تهدى للقضاة ونحوهم هي نوع من الرشوة، وهذا صحيح لأن الهدية للحاكم القائم على مصالح الناس يكون من ورائها انتظار ما يرجوه المهدي و لو لا ذلك ما أهدي إليه صاحب الحاجة شيء

رابعا العقل :

تقوم الحياة السليمة على أساس الأمانة والوفاء وحسن السمعة وتنظيم أمور الناس بإقامة العدل بينهم ، ثم أن الناس لا يتوقفون في حياتهم عن التعامل فيما بينهم والأخذ والعطاء ، فإذا لم ترتكز المعاملة بين الناس على الصدق والأمانة، و إذا شاع الظلم بينهم ضاعت الثقة وخربت الذمم وانتشر الفساد، وكل إنسان يحاول أن يصل إلى شئ بطريق غير مشروع فهو ظالم ومعتد، وكل من يساعده فهو ظالم مثله

---

[١١] رواه داود في كتاب الأقضية باب كراهية الرشوة) ج٣ ، ٤٢٠.

[١٢] رواه الترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم) حديث رقم ١٣٣٦، ص ٣٨٦ .

هذا توضيح لحكم الرشوة بالنقل والعقل ، ونخلص من ذلك إلى أن الرشوة تؤدي إلى الظلم والفساد فهي تطمس الحق وتحجب العدل، وهي في الوظائف العامة تقدم الجهلاء وتؤخر الأكفاء فتضعف الهمم وتميت العزائم وتشيع الفوضى والاضطراب بين العمال، فالفطرة السليمة والعقل الراجح يرفضان الرشوة[١٣].

المطلب الثاني : اثبات الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية

الفرع الاول : اثبات الرشوة في الشريعة الاسلامية

لما كانت جريمة الرشوة جريمة مالية ، صلح أن تثبت ما ثبتت به الأموال ، وهي في نظري تثبت بالأمور الآتية :

ا- بالشهادة ٢- اقرار المتهم على نفسه ٣- القرينة القاطعة .

أولا : الشهادة : وهي ثلاث منازل

أ. الشهادة برجلين

ب . الشهادة برجل وامرأتين .

ج - شاهد ويمين أ- بشهادة رجلين :

لقوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم »

[١٣] محمد أحمد غانم -الإطار القانوني للرشوة ، ص٣٤١

وجه الدلالة :

نصت الآية على اثبات الدين بشهادة رجلين ، والدين من الأموال ، والرشوة جريمة مالية ، فتثبت الادانة بها بما تثبت به الأموال [١٤].

ب – بشهادة رجل وامرأتين :

لقوله تعالى: « فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان من ترون من الشهداء »

أن الله تعالي اعتبر شهادة الرجل والمرأتين في المسائل المالية طريقها للحكم بها ، والرشوة منها ، فتثبت بما ثبتت به الأمور المتعلقة بالأموال .

وسياق الآية يدل على الاختصام بالأمل ، وانعقد الإجماع على ثبوت ذلك بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين فان قيل ظاهر القرآن يدل على أن الشاهد والمرأتين بدل عن الشاهدين ، وأنه لا يقضي بها إلا عند عدم الشاهدين فالقرآن لا يدل على ذلك، فإن هذا الأمر قد ورد لأصهب الحق ما يحلمن به حقوقهم و هو سبحانه أرشدهم إلي اقوي السبل فان لم يقدروا علي اقواها انتقوا علي ما دونها فان شهادة الرجل الواحد اقوي من الامراتين .

ثانيا : بالا قرار :

تثبت هذه الجريمة باقرر المتهم على نفسه

ثالثا : القرينة القاطعة :

[١٤] نهاية المحتاج شرح المنهاج ، ج ٨ ، ص ١٤٨

كما تشبه هذه الجريمة بالقرينة القاطعة التي ورد الشرع باعتبارها با في قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف : « قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه »

الفرع الثاني : اثبات الرشوة و القوانين الوضعية

لم يحدد المشرع وسيلة خاصة لإثبات جريمة الرشوة وبذلك فهي تخضع للأحكام العامة للإثبات المنصوص عليها في قانون العقوبات الجنائية ولذلك فقد تثبت بالاعتراف — قضائيا كان أم غير قضائي– كما قد تثبت حالة التلبس بالأوراق الصادرة عن المتهم أو عن الغير، أو بناء على محضر الضبط القضائي في حالة التلبس بالجريمة، كما يمكن أن تثبت الرشوة بالشهادة، بما في ذلك شهادة المتهمين بعضهم على بعض.

كما تلعب القرائن دورا هاما في إثبات هذه الجريمة والتي يستخلصها القاضي من وقائع القضية المعروضة أمامه.

وعلى كل فإن خصوصية جريمة الرشوة تجعل للظروف والملابسات المحيطة بالفعل المادي للجريمة دور كبير في استجلاء عناصرها لاسيما القصد الجنائي لدى الجاني.

المطلب الثالث : عقوبة الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية

الفرع الاول : عقوبة الرشوة في الشريعة الاسلامية

العقوبة الاخروية

نذكر هنا العقوبة الآخروية أولا حيث إنها تحقق الوقاية المتجلية في الخوف من الخالق وتقوية الوازع الديني, وقد توعد رسول الله لا الراشي والمرتشي باللعن، وهو الطرد والإبعاد من رحمة الله, والرشوة كبيرة من الكبائر[١٥].

ولقد جعل الله النار أولى بكل لحم نبت من الحرام، كما أن المأكل الحرام سبب لحجب الدعاء وعدم الإجابة، لحديث عطاء عن ابن عباس قال: تليت هذه الآية عن رسول الله صلي الله عليه و سلم "يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالاً طيباً " فقام سعد بن أبي وقاص فقال يا رسول الله ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة، فقال له النبي : يا سعد أطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة , والذي نفس مُحَمَّد بيده إن العبد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يتقبل منه عمل أربعين يوما، وأيما عبد تنبت لحمة من السخت و الربا فالنار اولي به".

عقوبات جنائية

و لم ينص الشارع الكريم على عقوبة الرشوة الدنيوية باعتبارها من العقوبات التعزيرية التي يختار الحاكم لها – وفق أحكام الشريعة الإسلامية– عقوبة تتناسب معها، مع مراعاة الأحوال التي تقتضي التشديد في العقوبة أو التخفيف فيها.

والمأخوذ به عند جمهور العلماء أن العقوبة التعزيرية في جريمة الرشوة لا تخرج مما يلى :

– التعزير بالمال: روى أبو داود عن عمرو بن العاص ﷺ أن النبي ﷺ و أبا بكر وعمر أحرقوا متاع الغال وضربوه .

[١٥] عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ج١..ط؛ بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت، ص: ٧٩

فإحراق متاع الغال عقوبة مالية، وقد فعله الرسول لا وأبو بكر وعمر من بعده, فدل على جواز العقوبة بالمال فلا حرج في تأديب مرتكب الرشوة بهذه العقوبة. فهي عقوبة من جنس أفعالهم والجزاء من جنس العمل [١٦].

٢-التعزير بالجلد والضرب: ثبت عن رسول الله لا أنه قال : " لا يجد فوق عشرة أشواط إلا في خير من حدود الله تعالى

دل الحديث على أن العقوبة بالجلد دون عشرة أسواط عقوبة تعزيرية. وبناء عليه فإنه يجوز تعزير كل من الراشي والمرتشي والوسيط بينهما بالجلد حسب ما يراه ولي الأمر أو القاضي.

٣- التعزير بالحبس: ثبت عن النبي " أنه حب رجلا في تهمة ثم خلى عنه". وثبت أن عمر بن الخطاب ﷺ كان سجن وأنه سجن الحطيئة على الهجو. وبالتالي إذا رأى ولي الأمر أن الحبس عقوبة مناسبة للمرتشي فله ذلك، فإذا علم المرتشي أن هذه الرشوة سوف تحرمه من الحرية، حاسب نفسه وتوقف عن الرشوة.

الفرع الثاني : عقوبة الرشوة في القوانين الوضعية

العقوبة المقررة لهذه الجريمة في القانون المصري

[١٦] ابراهيم علي إبراهيم، رسالة تحقيق القضية في الفرق بين الرشوة والهدية لابن النابلسي، رسالة ماجستير في الفقه"، جامعة الملك العزيز : كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٣٩٩ه/١٩٧٩م، ص: ٣١٤

: فقد نصت مواد قانون الجنايات وعلى الأخص الماده ١٠٣ على أن كل موظف عمومى طلب لنفسة أو لغيرة أو قبل أو أخذ وعدًا أو عطية لآداء أعمال وظيفته يعد مرتشيًا ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به.

وذكرت الماده ١٠٤ على أن كل موظف عمومى طلب لنفسة أو لغيرة أو قبل أو أخذ وعدًا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها أو مكافئه على ما وقع من ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة المذكورة فى المادة ١٠٣ من هذا القانون.

وذكرت الماده ١٠٥ أن كل موظف عمومي قبل من شخص أدي له عملًا من أعمال وظيفته أو إمتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها، أو قبل هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الإمتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير إتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه.

الخاتمة

تعتبر الرشوة من أسوأ صور الفساد الإداري الناتج في الأساس من الخلل في ميزان القيم الأخلاقية، حيث يترقى الموظفون أصحاب النفوذ في المجتمع بسبب علاقاتهم المشبوهة على حساب بقية المواطنين الشرفاء

، والرشوة آفة اجتماعية قديمة مستجدة ، يكاد لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من أثارها، لذلك نولي دراسة الرشوة أهمية كبيرة لأنها على درجة كبيرة من الخطورة، وخطورتها تمس الفرد والمجتمع والدولة على السواء, والمعاناة منها تكون على كافة المستويات الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية بل يتعدى أثرها إلى المستوى السياسي أيضا.

فيكتسب هذا البحث أهميته من خطورة الموضوع الذي يتناوله فالرشوة تؤثر سلبا على المجتمع ككل بكل فئاته وذلك لخطورتها, باعتبار أن أثرها يمس المجتمع بأسره, إضافة إلى ما يمس الأفراد من الضرر بسببها.

المراجع

١ القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز أبادي – طبعة دار الفكر – بيروت — ٤ / ٣٣٤

٢ حاشية ابن عابدين الجزء ٢ ص ٣٨

٣ عون المعبود شرح سنن أبي داود الجزء

٤ القرطبي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن الكريم، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١ ، ٢٠٠٠م، ج١

٥ ابن عطية، أبومُحَمَّد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ ١٩٩٣م، ج١

٦ ابراهيم بن صالح بن حمد الرعوجي، التدابير الوقائية من جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية ، رسالة ماجستير ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣

٧ سعيد بن مُحَمَّد بن فهد الزهيري القحطاني، إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .المملكة العربية السعودية ٢٠٠٥

٨ موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، الجزائر ، دار الهدى. سنة النشر, : ٢٠١٠.

٩ عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ج١..ط؛ بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت .

١٠ ابراهيم علي إبراهيم، رسالة تحقيق القضية في الفرق بين الرشوة والهدية لابن النابلسي، رسالة ماجستير في الفقه"، جامعة الملك العزيز : كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م

١١ نهاية المحتاج شرح المنهاج ، ج ٨

الفهرس

المقدمة..... ١
المطلب الاول : ماهية الرشوة و الاثار المترتبة عليها في الفقه الاسلامي و القوانين الوضعية..... ٥
الفرع الاول : ماهية الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية ٥
الفرع الثاني : الاثار المترتبة علي الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية..... ٧
المطلب الثاني : اثبات الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية..... ١٣
الفرع الاول : اثبات الرشوة في الشريعة الاسلامية..... ١٣
الفرع الثاني : اثبات الرشوة و القوانين الوضعية ١٥
المطلب الثالث : عقوبة الرشوة في الشريعة الاسلامية و القوانين الوضعية ١٥
الفرع الاول : عقوبة الرشوة في الشريعة الاسلامية..... ١٥
الفرع الثاني : عقوبة الرشوة في القوانين الوضعية..... ١٧
الخاتمة..... ١٨
المراجع ١٩
الفهرس..... ٢٠